

أصول

التخريجُ ودراسةُ الاستنباطِ

بِقلمه

الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عنيت بتصويره وطبعه

دار القرآن الكريم

بيروت ص. ب. ٧٤٩٢

مع تبيين
أصول الدين
بمقتضى
الرسالة
التي
أمر الله
بها
في
القرآن
والسنة
والإجماع
والقياس
والعرف
والاستدلال
بما
هو
أصل
الدين
وغيره
من
أصول
الدين
والفروع
التي
بها
يبنى
الدين
وغيره
من
أصول
الدين
والفروع
التي
بها
يبنى
الدين

أصول

التخريج ودراسة ابن تيمية

بقتله

الدكتور محمد الطحان

أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عنيت بتصويره وطبعه

دار القرآن الكريم

بيروت ص. ب. ٧٤٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور . والصلاة والسلام على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج الناس من ظلمات الجهل . ويدلهم على طريق الاسلام باذن ربهم العزيز الغفور . ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم . فصاروا أئمة مهتدين ، وقادة مجاهدين .

ومفكرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين ، من سلف هذه الأمة وخلفها الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين ، وجمعوها في السطور ، بمد أن حفظوها في الصدور ، ثم جاء من خرَّجها في مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور . فجزام الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور .

أما بعد : فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها الأصلية ، وأوضح فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف . وقد توصلت إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة .

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد ، وطريقة إخراج الترجمة ، ثم بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته .

بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد . لسد حاجة الطلبة في مادة « الأسانيد » المقررة على الطلبة . لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع ، ولم تدخل فيه ؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الاسناد ، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث ، وترجمة رجال الاسناد . وبيان اللطائف والفوائد وما إلى ذلك ، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم ، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب (١) .

هذا بالنسبة لموضوع « دراسة الأسانيد » وأما موضوع « أصول التخريج » ، فلا أعلم أن أحداً تمرض للبحث أو التصنيف فيه . لا في القديم ، ولا في الحديث . وقد يُعْتَدَرُ للأقدماء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع ، أما في هذا العصر الذي بَمُدَّ فيه الناس عن الحديث وعلومه ، فالحاجة ماسة جداً إلى التصنيف فيه ، لا سيما وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه . فلمل هذا الكتاب يكون معيناً لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به ، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه ، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت كتابي هذا ، ومنهجي فيه على عدد من خيار المتخصصين في الحديث فأقادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم . وأقروني عليه بمد تلك الملاحظات فما لا حظوه عليّ عدلته .

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي «عشرون حديثاً من صحيح البخاري» و «عشرون حديثاً من صحيح مسلم» كلاهما للشيخ عبد المحسن العباد ، وانظر كذلك مذكريتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ عبد الفار حسن .

المقدمة

وتشتمل على :

- ١ - تعريف التخريج .
- ٢ - أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه .
- ٣ - لمحة موجزة عن تاريخ التخريج .
- ٤ - أشهر كتب التخريج ، التعريف ببعضها ، نبذة موجزة عن مؤلفيها .

١ - تعريف التخريج :

سأذكر تعريف التخريج في اللغة . ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين ، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح .

أ - تعريف التخريج لفظاً :

التخريج في أصل اللغة : اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد . قال في القاموس « وعام فيه تخريج : خِصْبٌ وَجَدْبٌ . وأرض مُخْرَجَةٌ (كَمَنْقُشَةٍ) نَبَتْهَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، وَخَرَجَ اللُّوحُ تَخْرِيجًا : كَتَبَ بَعْضًا وَتَرَكَ بَعْضًا . وَالْمَخْرَجُ : لَوْنَانِ مِنْ بَيَاضٍ وَسَوَادٍ ، (١) .

ويطلق التخريج على عدة معانٍ . أشهرها :

الاستنباط : قال في القاموس : « والاستخراج والاختراع : الاستنباط ، (٢) .

التدريب : قال في القاموس : « خَرَجَهُ فِي الأَدَبِ فَتَخَرَّجَ ، وَهُوَ خَيْرٌ بِجِ (كَمَعِينَيْنِ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، أَي مُخْتَرَجٍ (٣) .

التوجيه : تقول : خَرَجَ المسألة . وَجَّهَهَا ، أَي بَيَّنَّ لَهَا وَجْهًا .

« وَالْمَخْرَجُ : مَوْضِعُ الخُرُوجِ . يُقَالُ : خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا ، وَهَذَا مَخْرَجُهُ ، (٤) .

(١) القاموس : ١ / ١٩١ - ١٩٢ بتصرف بسيط .

(٢ و٣) القاموس : ١ / ١٩٢ .

(٤) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً .

قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . إحداهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الققه وغيرها ... (١) » فالمراد بقوله : « تخريجه » أي إخراجه وروايته للناس في كتابه .

٢ - ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في « فتح المغيث » : « والتخريج : إخراج الحديث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيكات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين .. (٢) » .

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار : « الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه (٣) » .

٣ - ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها . وذلك بذكر من رواه من المؤلفين . قال المنأوي في « فيض القدير » عند قول السيوطي : « وبالفت في تحرير التخريج »

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي : ٣٣٨/٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٧٦ .

إلى النبي ﷺ . ك « الكتب الستة » و « موطأ مالك » و « مسند أحمد » و « مستدرک الحاكم » و « مصنف عبد الرزاق » وغيرها .

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى ، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة . مثل : كتاب « الجمع بين الصحيحين للحُمَيْدِي . أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب ، مثل : كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمِزْبَظِي . أو المصنفات المختصرة من كتب السنة . مثل : كتاب « تهذيب سنن أبي داود » للمنزري . وهذا الأخير وإن حذف المنزري أسانيده إلا أن السند موجود فيه حكماً . لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود .

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث . لكن بشرط أن يروها مصنفها بأسانيدھا استقلالاً . أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله . ومن هذه الكتب « تفسير الطبري » وتاريخه ، وكتاب « الأم » للشافعي . فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة . وإنما صنّفوها في فنون أخرى ، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم . في تفسير الآيات أو بيان الأحكام . أو غير ذلك . لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي ﷺ ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمهم . فهذه هي مصادر الحديث الأصلية .

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على

لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة .

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويهِ إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مُسْتَنْدًا .

ولهذا فإن فن التخریج يحتاجه كل باحث ، أو مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها .

٣ - لمحة من تاريخ التخریج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخریج » ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً ، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة ، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما . سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة ، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مكانه في المصنفات الحديثية ، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها ، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث وقوله مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية . فإن لديه القدرة على معرفة مصدره . والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر .

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون . إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية . فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها .

ثمرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية . ولولم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية ، ولعانينا نحن اليوم كثيراً في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة ، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتغاء وجه الله تعالى خيرا الجزاء .

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتغيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر ، أقله معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه ، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث ، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في « صحيح البخاري » أو « مسند أحمد » أو « مستدرک الحاكم » فانه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر ، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها !...

وقد لست ذلك بوضوح - في المحيط العلمي الذي أعيش فيه - من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السنة وبأقي العلوم الشرعية الأخرى ، لنيل درجة ما يسمى بـ « الماجستير » و « الدكتوراه » ، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة .

فاقتضى الأمر أن يُصنَّفَ في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه ، ويوضح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة ، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه ، كما يُذكر في هذا المصنّف الفهارس والمراجع الحديثية التي تواتر فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهِّلُ على الباحث الوصول إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق .

٧ - تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب : للحافظ العراقي أيضاً .

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، للرافعي : تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ ابن حجر أيضاً .

١٠ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي : تصنيف عبد الرؤوف ابن علي المناوي (- ١٠٣١ هـ) .

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفها :

نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية ، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ^(١) .

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي . و « الزيلعي » نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحبشة ، وفيها موضع لمخط السفن ، وهي الآن من أرض « الصومال » نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه ، وطلب الحديث واعتنى به ، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته ، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز ، والفاضل علاء الدين الترككاني ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشاف . فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، وصف كتاباً آخر في التخريج ، وهو تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

لهذه الأحاديث (١) بـ « أحاديث الباب » . ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ « أحاديث الخصوم » ويذكر من أخرجها أيضاً . يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكال الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه .

وقد طبع الكتاب طبعتين . كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري . لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون ، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها . وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان ، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون ، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات .

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية ، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث « كتاب الطهارة » ويستمر إلى آخر أبواب الفقه ، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب « الهداية » لذلك فالرجوع إليه سهل جداً ، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق ، ثم ينظره في ذلك الباب .

هذا والكتاب - كما مر - في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى . فهو حلو لجل ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتنوعة ، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب « الهداية » .

أهـاريثُ الباب :

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقمع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي ، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه ، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستعداد ، لا للنجاسة .

حديث آخر : إنما يُغتسل الثوب من خمس ، سيأتي قريباً .

الأئـسار : روى ابن شية في « مصنفه » حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سألت رجلاً عمر ابن الخطاب فقال ، إني احتلمت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى أحمد في « مسنده » حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم النبي من ثوبه بمرق الأذخير ثم يصلي فيه ، ويحمله يابساً ثم يصلي فيه . انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في « سننه » والطبراني في « معجمه » عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي ﷺ

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر العسقلاني (١) . وهو تلخيص لكتاب « نصب الراية » للحافظ الزبلي الذي مرّ الكلام عليه قريباً . ولم يصنفه صاحبه استقلالاً ، وإنما لخص فيه ما جاء من التخاريج التي في « نصب الراية » وترتيبه كترتيب الأصل ، في الأبواب ، لكنه أخذ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها ، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب . فقد قال رحمه الله تعالى :

« أما بعد : فأنتي لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناي العسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ . نزيل القاهرة ، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧ هـ ، ومات أمه قبل ذلك ، فنشأ يتيماً . حفظ القرآن وله تسع سنين ، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النساوري ، ثم حفظ كتباً من مختصرات العلوم ثم حجب إليه النظر في التواريخ ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر ، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فلأزمه عشرة أعوام ، وحجب إليه فن الحديث ، ثم رحل إلى الاسكندرية ، ثم حج ودخل اليمن ، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها ، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تفني شهرتها عن ذكرها . وولي القضاء ، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة (١) : كان رسول الله ﷺ يسلم النبي من ثوبه بعرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه . وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شيبه من طريق خالد بن أبي عزة : سألت رجل عمر فقال : إني احتلمت على طنفسة فقال : إن كان رطباً فاغسله . وإن كان يابساً فاحككه . فان خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في النبي : إنما هو بمنزلة المخاط والبراق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف ، ورفعه شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، ولا يثبت . انتهى . وهو عند الدارقطني والطبري (٢) .

(١) في النسخة المطبوعة بدل « عن عائشة » كلمة « غيره » والظاهر أنه خطأ مطبعي

(٢) انظر الدراية : ٩١/١ - ٩٢ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين كانت الأولى بمطبعة محبوب المطابع بداهلي ، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة ، وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليهاني المدني أتابه الله .

المنير ، ثم انتقاه في جزء . وسماه « منتقى خلاصة البدر المنير (١) » . وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر المنير » ، فما أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرّجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن . لكنه قال : إنه اطّاله بال تكرار ، وأما تلخيصه - ويعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » - فقال عنه : إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل ، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفاً ، وكذلك في كتاب « نصب الراية » للزيلعي ، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الخفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينه في كتابه المذكور على ما يحتاج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى . ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاوياً لجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع .

وإليك نص المقدمة كاملاً . لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : « أما بعد : فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز - للامام أبي القاسم الرافعي شكر الله عليه - لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضي عز الدين بن جماعة ، والامام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري ، والمفتي بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي . وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة ، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩ .

ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يَتَاق عن النبي ﷺ مرسلاً ، وكذا رجحه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : روي عن النبي ﷺ أنه تَسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحمل ، ولا أدري أثبت أم لا ؟ قال البيهقي : عَنِّي بذلك هذا الحديث ، ويمضه حديث أبي البخري عن علي* أن النبي ﷺ قال : إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين ، رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفي بمض ألفاظه : أن النبي ﷺ قال لممر : إنا كنا تمجلنا صدقة مال العباس عام أول ، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع (١) ،

(١) التلخيص الحبير : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين ، كانت الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي ، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم الياني المدني .

اكتفى بعزوه إليه . وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يَمْرُؤُهُ إلى غيرها ، إلا لفرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في «الاحياء» . وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة ، وإذا تكرر الحديث في «الاحياء» . فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً . وقد يكرر تخريجه لفرض ، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر ، خرجه في جميع المواضع ، ونبه على أنه تقدم ، وربما ذهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الاحياء» وصحايته ، وخرجه ، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه . وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة ، بيّن ذلك بقوله : « لا أصل له » وأحياناً يقول « لا أعرفه » أي : لا يعرفه حديثاً في كتب السنة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله .

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع . وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال :

« وبعد : فلما وفق الله تعالى لأكال الكلام على أحداث إحياء علوم الدين ، في سنة إحدى وخمسين (١) ، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه ، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين ، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه . ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه . وأنا مع ذلك متباطيء في إكاله ، غير

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعائة .

الباب الاول

طرق التخريج

وفيه خمسة فصول :

الفصل الاول :

الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .

الفصل الثاني :

الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الثالث :

الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقبل دورانها على الألسنة ، من أي جزء من متن الحديث .

الفصل الرابع :

الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .

الفصل الخامس :

الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .

فظة العمل في تخريج الحديث

مقدمة مهيبة :

في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه .

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه ، ومعرفة وجوده في مصادره الأصلية ، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث . فأول ما نفعله - قبل البدء بالبحث عنه في الكتب - هو أن نتأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه ، وذلك بالنظر إلى صحابته الذي رواه - إن كان مذكوراً في الحديث - أو بالنظر في موضوعه ، أو بالنظر في ألفاظه ، أو أول لفظ من ألفاظه ، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه ، وذلك لنتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب مثلاً لنسلكها في الوصول إلى تخريجه .

ولدى استقرائي العملي وبحبي النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي :

طرق التخريج :

- ١ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
- ٢ - التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي المذكوراً في الحديث الذي يراد تخريجه . أما إذا لم يكن اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، ولم تتمكن من معرفته ، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة ، وهو أمر واضح .

فإذا كان اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، أو عرفناه بطريقة ما ، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة ، فطينا أن نستمين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي :

١ - المسانيد .

٢ - المعاجم .

٣ - كتب الأطراف .

[* * *]

- ٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (- ٢١٩ هـ) .
- ٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٠٤ هـ) .
- ٤ - مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ) .
- ٥ - مسند مُسْتَدَد بن مُسْتَرْهَد الأسدي البصري (- ٢٢٨ هـ) .
- ٦ - مسند نُعَيْم بن حماد .
- ٧ - مسند عُبَيْد الله بن موسى العبسي .
- ٨ - مسند أبي خَيْثَمَة زهير بن حرب .
- ٩ - مسند أبي يَعْلَى أحمد بن علي المثنى الموصل (- ٣٠٧ هـ) .
- ١٠ - مسند عَبِيد بن حُمَيْد (- ٢٤٩ هـ) .

وسأنتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحميدي ، ومسند احمد ، وذلك لشهرتها ولأنهما قد طُبعا فتمسهل المراجعة فيها على كل مراجع ، وأبدأ بمسند الحميدي ، لتقدمه الزمني على مسند أحمد .

أ - مسند الحميري

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري التوفي سنة ٢١٩ هـ ، وهو مصنف ليس بالكبير . ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً (١) وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية ، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة .

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترتيم في النسخة المطبوعة ، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ٦٧

ب - مسند الامام أحمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، صنفه الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

ورثه على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث ، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ .

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم ، وإنما واعي في ترتيب أسمائهم أموراً متعددة ، منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها قبائلهم ، وهكذا ...

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه . وقد سَهَّلَ ناشرُوا المسند ، وم أصحاب « المكتب الإسلامي » و « دار صادر » بيروت - حينما صَوَّرُوهُ سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدَّ هذا الفهرس لنفسه لتسهيل عليه المراجعة في المسند ، وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند .

فمن أراد تخريج حديث عَرَفَ اسم الصحابي الذي رواه ، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة ، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث

٢ - المعاجم

كلمة تعريفية :

المعجم جمع مُعْجَم . والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك .
والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، والذي يعنينا هنا المعجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط .

أشهر المعاجم :

والمعجم كثيرة وأشهرها ما يلي :

١ - المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (- ٣٦٠ هـ)
وهو على مسانيد الصحابة مرتين على حروف المعجم - عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف - ويقال إن فيه ستين ألف حديث ، وفيه يقول بن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد . وإذا أريد غيره فَيُبَيَّن .

٢ - المعجم الأوسط : له أيضاً ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وم

٣ - كتب الأطراف

١ - حقيقتها :

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثة . اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ، ثم ذكر أسانيد التي ورد من طريقها ذلك المتن ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة . ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها . وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٢ - ترتيبها :

أما ترتيبها . فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة ، مرتين أسماء على حروف المعجم ، أي يبدءون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن ، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب « أطراف الترائب والأفراد » للدارقطني ، فقد رتبته على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون (١) . وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه « الكشاف في معرفة الأطراف » (٢) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٧٠

(٢) انظر مقدمة « ذخائر الموارث ص ٤ » للنايلي ، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزري وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة .

المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - أطراف المسانيد العشرة (١) ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .

٧ - ذخائر الوارث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي
المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٥ - فوائدها :

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي :

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، وبالتالي معرفة
ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

ب - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث .
والباب الذي أخرجوه فيه .

ج - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمل عليها كتاب
الأطراف .

(١) وهذه العشرة هي : مسند أبي داود الطيالسي . ومسند أبي بكر الحميدي ، ومسند
مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد بن يحيى العذني ، ومسند إسحاق بن راهويه ،
ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ،
ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبي يعلى الموصلي .

أ - تحفة الأشراف بمعرفة الأشراف

١ - مصنفه :

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الميزبي ، المتوفى

سنة ٧٤٢ هـ .

٢ - الغرض الأساسي من تصنيفه :

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارئ

معرفة أسانيدھا المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

٣ - موضوعه :

ذِكْرُ أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي :

أ - مقدمة صحيح مسلم .

ب - كتاب المراسيل لأبي داود .

ج - كتاب العلل الصغير للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه « الجامع » .

د - كتاب الثمائل للترمذي أيضاً .

هـ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

٤ - رموزه :

لقد رمز المزي لسلك كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به

مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعترف عدد أحاديث كل صحابي على حدة .

وإذا كان الصحابي أكثر من الرواية ، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً .

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثرت عدد الآخذين عنهم . فيقسم مروياتهم على تراجم « أتباع أتباع التابعين » ، فيترجم أحياناً هكذا :

... حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - تكرار الحديث وسببه :

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه بإيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بمدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه / ١٩٥٩٥ / حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً .

٧ - ترتيب سياق الأحاديث فيه :

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما أكثر عدد مخرجه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا . فما رواه الستة يقدم في الذكر

أكثر من كتاب من أصل المُخْرِج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها . فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ، ثم قال في الأخير : « ثلاثهم » أو « أربعتهم » عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يحتم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

١٠ - نمونج منه :

قال المصنف : « حرف الألف - من مسند أبيض بن حمّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ - دت س ق حديث : أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطمه الملح الذي بمأرب » . الحديث .

د : في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل المسقلاني ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن سراحيل عن سُحْمِي بن قيس عن شتمير بن عبد المدان عن أبيض بن حمّال به .

ت : في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بأسناده ، وقال : غريب .

ك س : في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن مَعْمَر بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مَعْمَر نحوه . قال سفيان : وحدثني ابن أبيض بن حمّال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله . وعن عبد السلام بن عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة ، كلاهما

ب - ذخائر المواريت

في الدلالة على مواضع الحديث

١ - مصنفه :

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي / ١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ / الدمشقي
الحنفي .

٢ - موضوعه :

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

٣ - ترتيبه :

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة ، مرتبياً ذكرهم على نسق حروف
المعجم ، مبتدئاً بالهمزة منتهاً بالياء .

٤ - تقسيمه :

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب ، مرتباً ما في كل باب على
نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج . وهذه الأبواب هي :

الباب الأول : في مسانيد الرجال من الصحابة .

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها :

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهجزة ، فقال : «حرف الهجزة ، ثم قال : « أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ ، ثم قال : « حديث ، بخط كبير ، ثم ذكر طرف الحديث فقال : « أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بأرب ، ثم قال : « وفيه لا حمى في الأراك ، ثم كتب ما يلي : « [د د] في الخراج عن قتبية بن سعيد ومحمد بن المتوكل ، وعن محمد بن أحمد القرشي . « ت » في الأحكام عن قتبية . (هـ) فيه (١) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر] انتهى إيراد الحديث . ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل .

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنّف الذي روى ذلك الحديث . ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً ، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب (٢) ، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للزبي .

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات ، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ .

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار . بخلاف ما فعل الزبي في « تحفة الأشراف » فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين

(١) أي في كتاب الأحكام

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور : ٤/١

بمقدار ربع حجم كتاب المزي (١) ، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط ، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب ، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل . ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أُحيل عليها ، ويبنى عليها ما شاء .

(١) طبع كتاب « ذخائر الموارث » في أربعة أجزاء داخل مجلدين ، على حين أن ناشر كتاب « تحفة الأشراف » قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

(١) متى يلجأ إليها ؟

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث ، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة .

(٢) المصنفات المساعدة فيها :

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات . وهي :

أ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

ب - الكتب التي رتبّت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم .

ج - المفاتيح والفهارس التي صنّفها العلماء لكتب مخصوصة .

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة ، وإليك

كلمة تمريضية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها .

- ١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، إبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٩٧٤ هـ) .
- ٢ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) .
- ٣ - اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفتها الطبع ، وليس له أصل في الشرع لابن حجر (- ٨٥٢ هـ) .
- ٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة .
لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (- ٩٠٢ هـ) .
- ٥ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث . لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) .
- ٦ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعرائي (- ٩٧٣ هـ) .
- ٧ - تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس ،
لمحمد بن أحمد الخليلي (- ١٠٥٧ هـ) .
- ٨ - إقتان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن ، لنجم الدين محمد ابن محمد الغزوي (- ٩٨٥ هـ) جمع فيه بين كتاب الزركشي

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١ - ١٩٢ للكتاني .
وتحذير المسلمين لمحمد البشير ظافر .

١ - المقاصد المست

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٣٥٦ / حديثاً . وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره ، مع التحرير والإيقان كما قل اللكنوي (١) . قال ابن الهادي الخبلي (٢) « وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » ، وفي كل منها ما ليس في الآخر ، ولذلك اعتنى العلماء به ، فتناولوه بالدرس والاختصار . فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني في كتابه « تمييز الطيب من الخبيث » ، كما اختصره علي بن محمد المنوفي (- ٩٣٩ هـ) في كتابه « الوسائل السنية » .

وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم ، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده ، وبعد ذكره للحديث . يذكر من خرجته إن كان له أصل ، وبين مرتبته والكلام عليه ، وما قاله العلماء فيه بشكل يشفي الغليل . وإن لم يكن للحديث أصل « أي سند » وليس في كتاب من كتب الحديث يثن ذلك وقال « لا أصل له » ، وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال : « لا أعرفه » .

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه ، لذا كان ولا يزال وسيعقى عمدة العلماء في كشف الثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

(٢) في شذرات الذهب : ١٦/٨ .

(١) في ظفر الأمان .

٣ - كشف الخفاء ومزيل الالباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشهورة ، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه للأحاديث المشهورة على الألسنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وقد نلخص فيه مؤلفه كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، مقتصرأ في كل حديث على بيان مخرجه وصحابه وبمض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث . لكنه لم يقتصر على أحاديث « المقاصد الحسنة » بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ « الآلء المنثورة في الأحاديث المشهورة » لابن حجر ، وكتاب « الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة » للسيوطي ، وغيرها من الكتب .

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه ، وإذا لم يكن للحديث أصل بيئنة . وإذا لم يكن بحديث بيئن ذلك بقوله « ليس بحديث » وربما قال ، إنه من الحكيم المأثورة ، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء .

وقد اشتمل الكتاب على / ٣٢٥٤ / أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة

٤ - أسنى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

هذا كتاب مختصر مفيد جرّد فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ « الحوت » أحاديث عبد الرحمن بن الدبيع التي اختصرها من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، وزاد عليها زيادات ، ثم قام ولده عبد الرحمن بسد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للقائده ، وسماه بهذا الاسم ، والكتاب على صفر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث ، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً . وهو مفيد لا سيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق .

وقد طبع الكتاب في القاهرة بعلبة مصطفى محمد الطبعة الأولى

سنة ١٣٥٥ هـ .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢

من طريقه ، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها .
وهذا جزء من مقدمة الكتاب :

قال السيوطي في المقدمة - بعد حمد الله والصلاة على رسوله - : « هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن الحكيم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، وتلخصت فيه من معادن الأثر لبريزه ، وبالقت في تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصنفته عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففارق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبسه في كتاب . ورتبته على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب ، وسميته « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » ، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته « جمع الجوامع » وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها .

ثم قال : « وهذه رموزه : (خ) للبخاري ، (م) لسلم . (ق) لها . (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي (ن) للنسائي ، (هـ) لابن ماجة ، (ع) لهؤلاء الأربعة (١) ، (٣) لهم (٢) إلا ابن ماجه ، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده ، (ك) للحاكم ، فإن كان في مستدرکه أطلقت وإلا بينته ، (خد) للبخاري في الأدب ، (تغ) له في التاريخ . (حب) لابن حبان في صحيحه ، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط ، (طص) له في الصغير . (ص) لسعيد بن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع ، (ع) لأبي يعلى في مسنده ، (قط)

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً

٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو كتاب ضخّم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقِسَمُ الأقوال منه مرتب على حروف المعجم . وقد بوشر بطبعه في مصر ، وصدر منه عدة مجلدات .

٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » ، وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النهباني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير ، وجعلها مؤلّفاً واحداً سماه « القتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ، ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدري ما السبب ؟ وباليته أبقاها (١) .

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى الباني الحلبي في ثلاثة مجلدات :

١ - مفتاح الصحيحين

١ - مؤلف :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٣ هـ .

٢ - طريقة تصنيفه :

جمع المؤلف أطراف الأحاديث القولية فيها ، ورتبها على أحرف المعجم ، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث ، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحيها في شكل جدول مرتب جيد .

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي :

- | | |
|-------------------|------------------------------------|
| أ - متن البخاري | المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ |
| ب - شرح القسطلاني | المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ |
| ج - شرح المسقلاني | المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ |
| د - شرح العيني | المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ |

٤ - نموذج من مسلم :

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء . .

﴿ باب الأُمَمِ الْمُتَصَرِّفَةِ بِكَلِمَةِ إِذَا ﴾^(١)

فوي س ج	مسلم س ج	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسماء المباحث
٠٦١٤٦٤	٠١٤٤٧	إذا ابتعت طعاما	٠٨	اليسوع
٠٤٣٩٣	٠١٢٦٢	إذا أتبعت جنازة	٢٤	الجناز

٥ - طريقة المراجعة فيه ، وكيفية الاستفادة منه :

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهل جداً : لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث ، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه ، وهو شيء في غاية السهولة واليسر ، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث .

فإذا أردت نص الحديث كاملاً فمليك أن تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المقدمة . وهو أمر سهل جداً كذلك . إن كنت تملك تلك الطبقات التي ذكرها أو كانت تحت يدك .

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبقات ، وعندك طبقات أخرى من المتون أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً ، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبقات المذكورة .

(١) انظر ص ٤ من مفتاح صحيح مسلم

٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١ - مؤلف :

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الفهاري المغربي .

٢ - وصف وطريقة تصنيفه :

الكتاب مهم ونافع جداً . إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بفسداد للخطيب ، والمطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة ، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين :

أولاهما : أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا ، وبعضها غير مروى في مصادر السنة المشهورة .

ثانيتهما : أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف ، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب ، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر ، وإنما أوردتها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب ، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية .

حسب الحرف الذي أوردته به ، ثم أعيدته بلفظه المشهور . مثال ذلك حديث « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » وحديث « من كذب عليّ متعمداً » فإنه ذكر الأول بالفاظ منها « ابتنوا الخير » ومنها « إذا سألتكم الخير » فأذكر الأول في حرف الألف مع الباء وما يثلثها ، والثاني في حرف إذا مع السين . ثم أعيدتها في الألف مع الطاء ، وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها باللفظ المتقدم ، إذ الحديث واحد والمعنى واحد ، وإنما يقع التصرف في الغالب من الشيوخ والرواة . وكذلك الحديث الثاني فإنه أوردته بالفاظ يدخل بعضها في الألف مع النون ، ومع الياء ، وفي غيره من الحروف . فأذكرها كما أوردتها ، ثم أعيدتها في حرف (مَنْ) مع الكاف ، إذ قد تتعلق رغبة الباحث بالوقوف على جميع ما أوردته الخطيب من طُرُق الحديث للنظر في تصحيحه وتحسينه ، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك . ويحسب أن الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور ، فيطلبه عند حرفه ، وينيب عنه الباقى ، فلهذا الفرض جمعها في محل واحد خدمة للحديث وأهله (١) .

ع - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسمائة حديث . وهو عدد لا يُستهان به من الأحاديث . ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها .

(١) المقدمة ص ٣ .

وأدخل أسماء الصحابييات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف «مفتاح الترتيب» ، ولكنه أفرد الكنى بالذكر ، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم ، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب ، مرتبة الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم .

٣ - عهد أمويين :

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث ، أوردها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدها داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحليّة ، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز الفهاري أجزل الله مثوبته بشكل يسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كصح البصر ، بعد أن كان الباحث يجهد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث ، وكثيراً ما ينقلب بعمره خاسئاً وهو حسير .

أقول : فهنا تظهر قيمة المصنفات المفيدة ، ويتجلى نفعها العظيم للعلماء والباحثين ، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات ، لأنها من العلم الذي يُنتفع به ، والله أعلم .



ألفاً بائياً حسب أوائلها] .

لقد ذكر المؤلف أطراف الاحاديث القولية مرثبة ترتيباً مجمياً بالنسبة للكلمة الاولى من متن الحديث ، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت هذه الفهرسة / ٨٨ / ثمانياً وثمانين صفحة (١) . من المجلد الخامس لصحيح مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة . وهو فهرس قيم مفيد جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

(١) من ص ٣٧٤ - ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة

٦ - مفتاح سنن ابن ماجه

١ - مؤلفه :

واضع هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح كسابقه أيضاً ، في وضعه وترتيبه ، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث اقولية ، مرتباً إياها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث ، فذكر أطراف هذه الأحاديث ، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التسلسلي في السنن نفسها ، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه ، وهو مفتاح مفيد يسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت .

٣ - عدد أحاديثه :

يبلغ عدد أحاديثه / ٣١٠٠ / حديث على وجه التقريب . على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها / ٤٣٤١ / حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح .

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث .

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، وإليك وصفاً كاملاً له :

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ،
ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها
ك (قال) و (جاء) وما تصرف منها ذكراً فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى
ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة
نفسها ، وهذا ما دعي كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إن فيه نقصاً
كبيراً ، وأنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي
الترم فهرسة ألفاظها ، والحقيقة أن هذه الاحالات - لا سيما مع كثرتها -
تتعب المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما
يلتزم ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الاحالات طويلة جداً
فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة « قاتل »
فقد أحال المراجع إلى مراجعة / ٦٨ / مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها
في مواد متفرقة ، انظر > • - ص ٣٩٤ من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع ،
فهذا ما طبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواد أسوقه
بكامله ليعرف المراجع فيه كيفية ترتيبه .

وهذا نصه :

- نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي -

- أ - الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم
- المفعول ، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير .
- ١ - صيغ الأفعال المبينة للمعلوم دون لواحق .

ملاحظة : التوافق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً .

النجم المزدوج * * يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة . وقد رُمز لمصادر السنة التي فُهِرِمَت ألفاظها بالرموز الآتية :

(خ) للبخاري

(م) لمسلم

(ت) للترمذي

(د) لابي داود

(ن) للنسائي

(ج ه) لابن ماجه

(ط) للموطأ

(حم) لمسند أحمد بن حنبل

(دى) لمسند الدارمي

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع ، ليكون على ذكر منها دائماً .

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسمية المذكورة - بهـ د كتابة رمز الكتاب - هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث . كقوله « أدب » مثلاً - إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على السانيد - ثم الإشارة

دَى صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي .

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم .

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبهات والاصطلاحات وإليك نصها:

أولاً - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .

ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط .

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقهاء .

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذا مثال تطبقتي قمت بالكشف عنه بنفسه وهو حديث ثلاث من

٦ - حلاوة: (٥٠٥ / ١) [راجع آمن] .

٧ - الايمان: (١١٠ / ١) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، أدب ٤٢ ،

م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ٣ ، ١٠٣ ،

١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

٨ - أن:

٩ - يكون:

١٠ - الله: (٨٠ / ١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، حم ١١٠ ،

١١ - ورسوله: (٢٥٨ / ٢) [راجع أحب] .

١٢ - أحب: (٤١٠ / ١) ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ١١٠ ،

كما يوجد في الصفحة نفسها: م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، ت

إيمان ١٠ .

١٣ - إليه:

١٤ - مئاً:

١٥ - سواها: (٤٣ / ٣) حم ١١٠ ،

١٦ - وأن:

١٧ - يجب: (٤٠٧ / ١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان

١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ،

٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣١ - أن :

٣٢ - يقذف : (٥ / ٣٣١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، إكراه ١ ، م
إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ،
٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ - في :

٣٤ - النار : (٧ / ٣٢) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ،
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ، ثم يذكر
باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير
إليها في بعض الكلمات الأخرى ، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم
من هذا الحديث ، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى .

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن
الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تفتقر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها
المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً لا سيما على
الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائماً . والحكمة ضالة المؤمن أنى
وجدتها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ الأحاديث
محسورة معروفة ، فلا مجال فيه للدرس أو الضم كالموضوعات الفكرية أو
الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه
جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشرافية
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين - والله أعلم - بقرينة أنهم لم

بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاء الله عن المسلمين خيراً وأجزل
مؤيته .

٢ - سنن ابن ماجه :

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المعجم المفهرس ، وأخرجه
في حلة قشبية وألحق به فهرس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح
الغريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ - موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وخرج أحاديثه ، وتكلم على
بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهرس مفيدة .

٤ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء
حقق الاثول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ،
وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة
بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور .

٥ - صحيح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الاحاديث
المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح
الباري للحافظ ابن حجر ، بالطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف

إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة ، طبع بعضها ، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر ، فمن هذه المؤلفات :

١ - فهرست لألفاظ جامع الترمذي . على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص ، بتحقيق الشيخ عزة عبيد الدعاس .

٢ - فهرست لألفاظ صحيح مسلم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهارس صحيح مسلم .

٣ - فهارس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة ، لكن لم يطبع منها شيء وبالأأسف . ولو طبعت لكان فيها خير كثير .

* * *

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التخرج عن طريق معرفة موضوع الحديث

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثة التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب ، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين ، فترى فيها أبواب الإيمان ، وأبواب الطهارة ، وأبواب العبادات ، والمعاملات ، والأنكحة ، والتاريخ ، والسير ، والمناقب ، والتفسير ، والآداب ، والمواعظ ، وأخبار يوم القيامة ، وصفات الجنة والنار ، وأخبار الفتن والملاحم ، وأشراف الساعة ، وغير ذلك .

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات ، وأشهرها ما يلي :

- ١ - الجوامع .
 - ٢ - المستخرجات على الجوامع .
 - ٣ - المستدركات على الجوامع .
 - ٤ - الجاميع .
 - ٥ - الزوائد .
 - ٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة .
- وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه [(١)] .

وقد رتبته مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ،
مفتتحاً بإياه بـ « كتاب بدء الوحي » ، ثم « كتاب الإيمان » ، ثم سرد كتب العلم
والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ، وجموع تلك الكتب / ٩٧ /
سبعة وتسمون كتاباً ، كل كتاب منها جزءاً إلى أبواب ، وتحت كل باب عدد
من الأحاديث .

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح
البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبته البخاري ، وذلك ليرى الباحث المادي
كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين ، وإن كان هذا السرد
لا يحتاج إليه كثير من الباحثين .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	٧	التيمم
٢	الإيمان	٨	الصلاة
٣	المعلم	٩	مواقيت الصلاة
٤	الوضوء	١٠	الأذان
٥	الفُسل	١١	الجمعة
٦	الحيض	١٢	الخوف

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح من ٢٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في « هدي
الساري » من ٨ أن اسمه « الجامع الصحيح للسند من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب
الأطعمة	٧٠	الهيئة	٥١
المقيدة	٧١	الشهادات	٥٢
الذبايح والصيد	٧٢	الصلح	٥٣
الأضاحي	٧٣	الشروط	٥٤
الأشربة	٧٤	الوصايا	٥٥
المرضى	٧٥	الجهاد والسيير	٥٦
الطب	٧٦	فرض الخمس	٥٧
اللباس	٧٧	الجزية	٥٨
الأدب	٧٨	بدء الخلق	٥٩
الاستئذان	٧٩	الأنبياء	٦٠
الدعوات	٨٠	المناقب	٦١
الرفاق	٨١	فضائل أصحاب النبي	٦٢
القدر	٨٢	مناقب الأنصار	٦٣
الأيمان والنذور	٨٣	المنافي	٦٤
الكفارات	٨٤	تفسير القرآن	٦٥
الفرائض	٨٥	فضائل القرآن	٦٦
الحدود	٨٦	الزكاح	٦٧
الديات	٨٧	الطلاق	٦٨
استنابة المرتدين	٨٨	النفقات	٦٩

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب :

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ، لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب ، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها .

لكن ينبغي التنبيه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع - كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها . وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود ، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ، ليست كالمستخرجات على الجوامع ، وإنما هي مثل الكتب المخرجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى .

عدد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية ، لكن المستخرجات على الصحيحين مما أو على أحدهما ، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات ، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات (١) ، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ، ومن هذه المستخرجات :

على البخاري : مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج الفطريفي (- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذهبل (- ٣٧٨ هـ) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة بين ص ٢٦ - ٣٢

منها . وهي التي يعيّر عنها بأنها « صحيحة الاسناد » .

٣ - وذكر أحاديث لم تصح عنده ، لكنه نبه عليها .

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث ، فبني التريث في اعتماد تصحيحه والبحث ، لكن الحافظ الذهبي تنبئه فأقره على تصحيح بعضها . وخالفه في البعض الآخر ، لكنه سكت عن أشياء منها . فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة . ومعه تعليقات الذهبي باسم « تلخيص المستدرک » لكن الطبعة فيها من الأغلط والدقظ والتقديم والتأخير الشيء الكثير .

٤ - المجاميع

أ - المقصود بالمجاميع :

المجاميع جمع « مجمّع » والمقصود بالمتجمّع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنّفات ، ورتبه على ترتيب تلك المصنّفات التي جمعها فيه .

ب - أمثلة :

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنّفات الحديثية وأشهر هئنه

الكتب هي :

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور محمود الميرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت عنها الذهبي ويعطي حكمه عليها ، كما يحقق المستدرک ذاته على عدد من النسخ المخطوطة ، ونوي إخراج هذا الكتاب الجليل مخدوماً بشكل يليق به . فنسأل الله تعالى له التوفيق والسادد والاسراع في إخراجها ، ويومئذ يفرح الباحثون .

٥ - الزوائد :

أ - المقصود بالزوائد :

المقصود بالزوائد : المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى .

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب « زوائد ابن ماجه على الأصبه ول الحسة » . أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الحسة . أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا .

ب - أمثلة لكتب الزوائد :

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (- ٨٤٠ هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الحسة (١) الأصول .

٢ - فوائد المنتقى لزوائد البيهقي ، للبوصيري أيضاً .

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة .

٣ - إتحاف السادة المهرّة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري أيضاً . وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الحميدي - ومسند مسدد بن مسرهد - ومسند محمد بن يحيى المدني - ومسند إسحاق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الطارث

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي

A, J, WENSINCK صنفه باللغة الانكليزية . تم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ، وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمهاتها . ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث ، وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| ١ - صحيح البخاري | ٢ - صحيح مسلم |
| ٣ - سنن أبي داود | ٤ - جامع الترمذي |
| ٥ - سنن النسائي | ٦ - سنن ابن ماجه |
| ٧ - موطأ مالك | ٨ - مسند أحمد |
| ٩ - مسند أبي داود الطيالسي | ١٠ - سنن الدارمي |
| ١١ - مسند زيد بن علي | ١٢ - سيرة ابن هشام |
| ١٣ - مغازي الواقدي | ١٤ - طبقات ابن سعد |

وقد بقي المستشرق المذكور - وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة لَيْدِن - في تأليفه وترتيبه عشر سنين . كما أن المترجم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه (١) .

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال :

« وقد رتب الأستاذ ونسبك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة

(١) انظر المقدمة التعريفية بالكتاب ص ٣

الحديث ، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدل على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي

كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنّف .

٢ - بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط .

٣ - بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومنازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كتّبت على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية

من الكتاب النص التالي :

ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه ممدودة ، والرقم يدل على الحديث .
عد = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبض الأجزاء إلى أقسام ،
والرقم يدل على الصفحة .

حم = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء ، والرقم يدل على
الصفحة من الجزء .

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه ممدودة ، والرقم يدل على الحديث .

هش = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قد = معاني الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . ص = صفحة .

ج = جزء . ق = قسم . قا = قابل ما قبلها بما بعدها . م م م =
فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات .
الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث
مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة / ٤٦ / الممود الثاني مادة « الأصابع » ، ثم جاء تحت
هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الإشارة بالأصبع في الصلاة » ، ثم جاء تحت
هذه الفقرة ما يلي :

١ - مس - ك ١٥ ح ١٤٧

٢ - بسد - ك ١١ ب ٥٦

٣ - تر - ك ٤٥ ب ١٠٤

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رفقته .

وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ - صحيح البخاري : طبعه ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م

و ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م .

٢ - صحيح مسلم : طبعه بولاق سنة ١٢٩٠ هـ

٣ - سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ

٤ - جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ

٥ - سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ

٧ - سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ

٨ - الموطأ : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ

٩ - مسند أحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة اليمينية)

١٠ - مسند الطيالسي : طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ

١١ - مسند زيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م

١٢ - طبقات ابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م

يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً (١) وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أتبعه أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، لكن نبه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فإن الكتاب مفيد المشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يحظر بالبال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث ، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص « الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه ، فإنه يفيدهم فائدة جلية ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يعطهم فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار ، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله ، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى .

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل .

وقد أتى على الكتاب وقدره وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص : ١

أ - تعريف السنن :

السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية . وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع ، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سننة في اصطلاحهم ، ويسمى حديثاً . قال الكتاني في الرسالة المستطرفة : « ومنها كتب تعرف بالسنن ، وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الايمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً » (١) .

قلت : يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة ، لكنه قليل جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت .

ب - أمثلة :

وكتب السنن كثيرة جداً . فمن أشهرها :

- ١ - سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ) .
- ٢ - سنن النسائي ، التي تسمى بـ (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد ابن شبيب النسائي (- ٣٠٣ هـ) .
- ٣ - سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (- ٢٢٧ هـ) .
- ٤ - سنن الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي (- ٢٠٤ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٢

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب
٢١	الإيمان والنذور	الطهارة	١
٢٢	اليومع	الصلاة	٢
٢٣	الأقضية	صلاة الاستسقاء	٣
٢٤	العيلم	صلاة السفر	٤
٢٥	الأشربة	التطوع	٥
٢٦	الأطعمة	شهر رمضان	٦
٢٧	الطب	السجود	٧
٢٨	العتاق	الوتر	٨
٢٩	الحروف والقراءات	الزكاة	٩
٣٠	الحمائم	اللقطة	١٠
٣١	اللباس	المناسك	١٧
٣٢	الترجل	النكاح	١٢
٣٣	الخاتم	الطلاق	١٣
٣٤	الفن	الصوم	١٤
٣٥	المهدي	الجهاد	١٥
٣٦	الملاحم	إيجاب الأضاحي	١٦
٣٧	الحدود	الوصايا	١٧
٣٨	الديان	الفرائض	١٨
٣٩	السنة	الخراج والإمارة والفتي	١٩
٤٠	الادب	الجنائز	٢٠

- ٢ - المصنف ، لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (- ٢١١هـ) (١).
- ٣ - المصنف ، لبيتي بن مخلد القرطبي (- ٢٧٦هـ) .
- ٤ - المصنف ، لابي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي (- ١٩٦هـ) .
- ٥ - المصنف ، لابي سلمة حماد بن سلمة البصري (- ١٦٧هـ) .

٣ - الموطآت

أ - معنى الموطأ وحقيقته :

الموطآت جمع « موطأ » والموطأ لغة . المسهل المهيأ ، قال في القاموس : « وَوَطَّأهُ : هَيَّأَهُ وَدَمَّتُهُ وَسَهَّلَهُ ، كَوَطَّأَهُ ... وَرَجَلَ مَوْطَأُ الْأَكْنَفِ ، كَمُعْظَمٍ ، سَهَّلُ دَمِيثٌ كَرِيمٌ مُضِيافٌ ، (٢) .

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، فهو « كالصنّف » تماماً وإن اختلفت التسمية .

ب - سبب تسميته :

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ « الموطأ » أن مؤلفه وطأه للناس ، أي سهله وهيأه لهم .
وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ « الموطأ » ما روي عنه أنه قال : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . فكلهم

(١) وقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والحمد لله في أحد عشر مجلداً .

(٢) القاموس : ٣٤/١

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه . وهي كثيرة ، وأذكر أشهرها ، فمنها :

١ - الأجزاء

أ - ما هو الجزء ؟

الأجزاء جمع « جزء » والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين :

١ - إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم ، مثل :

« جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة » للاستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- ١٧٨ هـ) .

٢ - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء ، مثل :

« جزء رفع اليدين في الصلاة » للبخاري و « جزء القراءة خلف الإمام » له أيضاً .

٣ - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات ، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع ، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه ، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار .

فمن أراد أن يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات ، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ، فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طليقته .

فمن هذه المصنفات :

أ - كتاب ذم الغيبة .

ب - كتاب ذم الحسد .

ج - كتاب ذم الدنيا . الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي (- ٢٨١ هـ) .

د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأصهباني (- ٣٦٩ هـ) .

هـ - كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) (١)

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصالحها عباس أحمد الباز .

- د - عمدة الأحكام عن سيد الأئمة ، له أيضاً .
- هـ - الإمام في أحاديث الأحكام ، لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (- ٥٧٠٢ هـ) .
- و - الإمام بأحاديث الأحكام ، له أيضاً ، وقد اختصره من كتاب « الإمام » .
- ز - المنتقى في الأحكام . لعبد السلام بن عبد الله بن تميم الخراساني (- ٦٥٢ هـ) .
- ح - بلوغ المرام^٣ من أدلة الأحكام ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر المستقلاني (- ٨٥٢ هـ) .
- وقد شُرِّحَتْ أكثر هذه الكتب ، وطبع بعضها طبعت متعددة ، وحدها ، أو مع شروحها .

٥ - موضوعات خاصة

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة ، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب، أشبعوه من جميع جوانبه ونشروا في ثناياه عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع ، وهي كتب نفيسة جدية بالعبارة والاهتمام ، لاسيما للباحثين في تلك الموضوعات ، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة ، ومن هذه الكتب :

أ - كتاب الإخلاص ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، المعروف بابن أبي الدنيا (- ٢٨١ هـ) .

ب - كتاب الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (- ٤٥٨ هـ) .

- لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) (١) .
- ب - تفسير ابن كثير ، لابي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي
(- ٧٧٤ هـ) (٢) .
- ج - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور للسيوطي (- ٩١١ هـ) (٣) .
- د - المجموع شرح المذهب [في الفقه الشافعي] للنووي (٤) .
- هـ - المغني (في الفقه الحنبلي) لابي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة
المقديسي (- ٦٢٠ هـ) (٥) .
- و - تاريخ الطبري ، لابي جعفر الطبري المذكور .

٧ - كتب التخريج

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى ، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرَج أحاديثها . فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها .

(١) هذا الكتاب تقيس جداً من وجوه كثيرة ، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيدھا أصالة . أي يروي تلك الأحاديث بأسناده هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد طبع الكتاب قديماً ، ثم طبعته دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر وتخريج أخيه علامة العصر المرحوم أحمد شاكر جزأهما الله خيراً وأجزل منوتبهما . لكنه لم يتم الكتاب - وبالأسف - وإنما صدر منه ستة عشر مجلداً فقط .

- (٢) طبع الكتاب مراراً
(٣) وقد طبع الكتاب
(٤) وقد طبع أيضاً
(٥) وقد طبع مراراً

محمود بن أحمد العميني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الاحياء ، لابي الفيض محمد مرتضى الزبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكفال الدين محمد

ابن عبد الواحد ، الشهير بابن الهمام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتعلة على أحاديث غير معروفة المخرَج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخرَج تلك الأحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم . جزى الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والحمد لله .

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

التفريع عن طريق النظر في حال الحرب متأ وبتأ

الصغرى للشيخ على القاري الهروي (- ١٠١٤ هـ) .

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة
عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن
عيراق الكناني (- ٩٦٣ هـ) (١) .

ب - إذا كان من الأحاديث القدسية : فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب
التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث ، وتذكر
من أخرجه . فمنها :

١ - مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ،
لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (- ٦٣٨ هـ)
جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدها .

٢ - الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف المناوي
(- ١٠٣١ هـ) جمع فيه / ٢٧٢ / حديثاً بدون أسانيد
ورتبها على الحروف (٢) .

٢ - السند :

أ - إذا كان في السند لطيفة من لطائف الاستناد ، مثل :

(١) طبع الكتاب بمطبعة عاطف بصر ، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من
السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الفاري ، والرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب
عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥ هـ

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمطبعة
محمد علي صبيح

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالملة والأربهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفرادها العلماء للكلام عليها . فمن هذه الكتب .

أ - علل الحديث ، لابن أبي حاتم الرازي ، وهو كتاب مرتب على الأبواب ، يذكر تحت كل باب الأحاديث المولوة ، وبين علتها بشكل جيد (١) .

ب - الأسماء المهمة في الأبناء المحسكة ، للخطيب البغدادي ، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مهمة ، ثم بيان الاسم المهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المهم صريحاً (٢) وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المهم . واستخراج الاسم المهم منه عسر جداً ؛ لأن العارف بالمهم لا يحتاج إلى كشفه ، والجاهل به لا يعرف موضعه .

ج - الاستفادة من مبهات المتن والاسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (- ٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو من

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق محب الدين الخطيب ، ثم صورته مكتبة المتشي ببغداد والكتاب في مجلدين

(٢) لم يطبع الكتاب بعد . وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لنيل درجة « الماجستير » في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . تحت اشراف العبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب ، فحسى أنت يطبع قريباً طبعة محققة مفيدة تسهل الاستفادة منه ان شاء الله تعالى.

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والاعتدال .

الفصل الثاني :

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ، ودراسة أشهرها .

الفصل الثالث :

مراحل دراسة الأسانيد .

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأنايب من علم الجرح والتعديل

المتن هل فيه شذوذ أو علة قاذحة ، أو هل رُوي هذا المتن بإسنادٍ آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها ؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث ضعيف » أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة ، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والتون .

انقسام الحديث إلى سند ومتن :

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن ، ولا يتصور - في اصطلاح المحدثين - حديث إلا وفيه هذا القسمان ، وأما مايجده أحياناً من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء ، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك التون بواسطتها . وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام ، ومن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أُخذت منها .

تعريف السند : (أو الاسناد) .

أ - لغة : السند لغة الممتد (١) . وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

تعريف المتن :

أ - لغة : المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض ، كما في القاموس (٢) .

(١) القاموس : ٣١٤/١ .

(٢) القاموس : ٢٧١/٤ .

فيكون معناه : « ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل ، لاسيما في هذه الأزمان .

٥ - كيف يُعرّف ضبط الراوي ؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية ، فإن واقفهم في روايتهم فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم . فإذا كثرت مخالفته لهم اختلف ضبطه ، ولم يحتج به .

٦ - هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ - أما التعميد فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً : « لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، أو يقول : هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... » فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه ، وذلك شاق جداً (١) .

ب - وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيناً السبب ، لأنه لا يصعب ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح .

قال ابن الصلاح : « وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخطيب الحافظ (٢) أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل البخاري ومسلم

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦ .

(٢) في الكفاية ص ١٠٨ .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » ، كلاماً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها . ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وهي ما كبرّر فيه لفظ التوثيق ، مثل « ثقة ثقة » أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ ابن حجر المسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل ، مثل « أوثق الناس » أو « أثبت الناس » ، فصارت مراتب التعديل ستاً .

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين ، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً .

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي :

مراتب ألفاظ التعديل

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن « أقمّل » ، وهي أرفع المراتب ، مثل : فلان إليه المنتهى في الثبوت ، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا . أو فلان أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو أوثق من أدركت من البشر .

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ - ثم ما دلّ على التوثيق من غير تأكيد ، مثل : ثقة ، أو حجة ، أو ثبت ، أو كأنه مُصَحَّف ، أو عدل ضابط .

٣ - وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتاج بأهلها ، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط ، دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط .

مراتب ألفاظ الجرح

١ - ما دل على التلويح ، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل : فلان ليئن الحديث ، أو فيه مقال ، أو في حديثه ضعف ، أو ليس بذلك ، أو ليس بما مومن .

٢ - ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتاج به أو ضعيف ، أو له مناكير ، أو واهٍ ، أو ضعفوه .

٣ - ثم ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحمل الرواية عنه ، أو ضعيف جداً ، أو واهٍ بكرة ، أو طرحوا حديثه .

٤ - ثم ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو متهم بالوضع ، أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو ليس بثقة .

٥ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يكذب ، أو يضع .

٦ - ثم ما دل على البالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح) ، مثل : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو هو معدن الكذب ، أو إليه المنتهى في الوضع .

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات . وتقسيمها وتفريعها ، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة ، إلى كتب على نظام الطبقات ، ومن كتب مرتبة على الحروف ، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان ، ومن مؤلفات خاصة بالثقافات أو الضمفاء ، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع ، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث ، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث ، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب ، إلى غيرها من المصنفات في كل باب .

وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهتمنا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها ، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين ، ثم أعرف بأهم هذه المصنفات ، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى .

أشهر أنواع المصنفات في الرجال :

- ١ - المصنفات في معرفة الصحابة .
- ٢ - المصنفات في الطبقات .
- ٣ - المصنفات في رواة الحديث عامة .
- ٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة .
- ٥ - المصنفات في الثقافات خاصة .
- ٦ - المصنفات في الضمفاء والتكلم فيهم .
- ٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة .

١ - المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحي كثيرة . لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول ،

لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً .

قال رحمه الله في المقدمة : « وأما ترتيبه ووضعه فإني جعلته على حروف
أ ، ب ، ت ، ث ، و لزمّت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث . وكذلك
إلى آخر الاسم . وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ، ومن بعدها والقبائل
أيضاً ، (١) وبعد ترتيب الأسماء ، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك .

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من
المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم . وهـ — ذه الرموز
أربعة وهي :

(د) لابن منده ، أبو عبد الله محمد بن يحيى (- ٣٠١ هـ) .

(ع) لأبي نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (- ٤٣٠ هـ) .

(ب) لابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (- ٤٦٣ هـ) .

(س) لأبي موسى محمد بن عمر المدني (- ٥٨١ هـ) .

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة ،
وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف (٢) .

ج - الاصابة في تمييز الصحابة : للحافظ ابن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله . وقد اطاع
مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها ، فهدبها
ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام ، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، ومن هذه الطباعات طبعة كتاب الشعب بصر

سنة (١٩٧٠ م) .

ومائتين وسبعاً وستين ترجمة . منها / ٩٤٧٧ / ترجمة لمن عُرِفوا بأسمائهم من الرجال ، ومنها / ١٢٦٨ / ترجمة لمن عُرِفوا بكُـنـيـاتهم ، ومنها / ١٥٢٢ / ترجمة لأسماء وكنى النساء (١) .

٢ - كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف ، ومنها في طبقات الرجال عامة ، ومنها في طبقات أناس مخصوصين ، كطبقات الحفاظ للذهبي ، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة ، وفي الحديث خاصة ، لأنها هي التي تهتمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها ، فمنها :

أ - الطبقات الكبرى : لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (- ٢٣٠ هـ) .

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم إلى زمنه ، فأجاد وأفاد ، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات .

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة .

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) وقد طبع الكتاب مراراً ، ومنها طبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات ، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر .

تذكرة بأسماء مُعدّلي حملة العلم النبوي ، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضميف ، والتصحيح والتزييف ، (١)

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتمديد ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخته ، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١١٧٦ / ترجمة ، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي ، أي إلى منتصف القرن الثامن .

وقد ذُيِّل على هذا الكتاب تميماً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار ، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد السكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذيله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر (٢) .

٣ - كتب رواية الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواية الحديث عامة ، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة ، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم ، وإنما كانت عامة في تراجم رواية الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي :

أ - التاريخ الكبير : للإمام البخاري (- ٢٥٦ هـ) .

(١) تذكرة الحفاظ : ١ / ١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيله الثلاثة .

تركوا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحمل الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ، ومعنى ذلك توثيق له .

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (- ٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإفادة ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل ، ونلخص تلك الأقوال ، ويبين ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يعتبر بحق ، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وتراجمه قصيرة غالباً ، إذ تراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتب مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب . لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلاته ، والبلد التي نزل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

(١) انظر فتح المغيب للسخاوي ١/٣٧٢ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال : ١/٦٠٦ و٢/٢٠٢ .

٣ - الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (- ٥٠٧ هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي الكلاباذي وابن منجوية المذكورين آنفاً ، واستدرك ما أغفله . وحذف بعض الاستطرادات ، وما يمكن الاستغناء عنه .

والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد ذكر المؤلف طريقة طبعه في مقدمة الكتاب ، فيبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منها (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند ، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة / ١٣٢٣ هـ / .

د - التعريف برجال الموطأ . لمحمد بن يحيى الخذاء التميمي (-٥٤١٦هـ) (٢)

هـ - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة (٣) ، وبعض مصنفات مؤلفيها .

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة ، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة .

ومن هذه الكتب كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني

(١) الجمع بين الصحيحين : ٤/١ .

(٢) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي : الاستدرك ٢/٢٣٥) .

(٣) أي الصحيحين والسنن الأربعة .

وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها شيء من التفصيل .

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة ونوابغها

١- الكمال في أسماء الرجال : إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبيد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب ، غير أنه أطال فيه ، مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل ، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة ، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر (١) - « من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضماً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقماً » .

٢ - تهذيب الكمال :

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير ، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي الميزي (- ٧٤٣ هـ) بتهذيبه وإكمله في كتاب سباه « تهذيب الكمال » وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه الحافظ ابن حجر - (٢) ، لكنه أطال فيه أيضاً . ويقول ابن السبكي في وصفه : « أجمع على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع » .

٣- إكمال تهذيب الكمال: وذيل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين

(١) في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ، ١ - ٢ .

(٢) في الصدر السابق .

٧ - أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته
العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع الملو ، وتقدر
هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب (١) .

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة
مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب «الكامل» الذي ترجم لأسماء
الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم إلا أنه ابتداءً في حرف الهمزة ،
عن اسمه « أحمد » ، وفي حرف الميم بن ، اسمه « محمد » .

٩ - تسببَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائلها من أئمة الجرح
والتعديل بالسند ، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند ، وقال :
« وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم
فهو مما لا نعمل بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً ، وما كان بصيغة
التمريض فربما كان في إسناده نظر (٢) .

١٠ - نبه على ترتيبات بعض الأسماء المهمة أو المكنية وما أشبه
ذلك فقال :

« فان كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف
فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم
من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على
ما في اسمه من الاختلاف . ثم النساء كذلك . وربما كان بعض
الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم
نبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ٧ .

هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن .

٤ - تذهيب التهذيب :

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين ، كبير سماه « تذهيب التهذيب » وصغير سماه « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، ويقول الحافظ ابن حجر (١) عن « تذهيب التهذيب » إنه « أطال فيه العبارة ولم يتعمد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد في بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين ، أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضميف والتصحيح » ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدرکها على شيخه المزي . وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر (٢) : « وقد الحققت في هذا المختصر (٣) ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلاً » .

٥ - الكاشف :

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب « تذهيب الكمال » للمزي ، اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة تلخص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته . وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة (٤) . وقد اقتصر على

(١) في مقدمة « تذهيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) في المصدر السابق ص : ٨ .

(٣) يقصد به كتابه « تذهيب التهذيب » وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي .

(٤) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه .

حجر . فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان . فكتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد ، والله أعلم .

٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب « تهذيب الكمال » للغزي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

- ١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .
- ٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .
- ٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرأ .
- ٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .
- ٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السن والحفظ والاسناد والقراءة وما إلى ذلك .
- ٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح .
- ٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الائمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب .
- ٨ - أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالفي مع استيفاء المقاصد ، وقد زيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة .
- ٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تذهيب واختصار كتاب « تذهيب الكمال » للحافظ المزي ، قال : إن كتاب الكاشف مختصر جداً فترجمه إنما هي كالعنوان ، وأما كتاب « تذهيب التذهيب » فقد أطال الذهبي العبارة فيه ولم يزد على ما في التذهيب غالباً إلى آخر ما قل رحمه وهذا نص مقاله :

« ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه « تذهيب التذهيب » أطال فيه العبارة ، ولم يعدد ما في التذهيب غالباً ، وإن زاد فني بمض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليها مدار التضعيف والتصحيح ، (١) .

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب « تذهيب التذهيب » للحافظ ابن حجر كتاب قيم محرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار ، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل ، وحرر وهذب واستعان - مع اطلاعه الواسع - بمدد من المصنفات في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ، وأجزل مثوبته .

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتذهيب كتاب الحافظ المزي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تذهيب التذهيب » للذهبي ، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه « تذهيب التذهيب » .

(١) مقدمة « تذهيب التذهيب » ص : ٣ .

قال رحمه الله - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه « تهذيب التهذيب » ، وأنه وقع من طلبه الفن موقماً حسناً ، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير - مايلي : « فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسعفه بطلبه على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسن التي أشار إليها وزيادة ، وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بأخلص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكك من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بمصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه ، (١) وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

١ - ذكر جميع التراجم التي في « تهذيب التهذيب » ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في « المكاشف » ، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في « التهذيب » .

٢ - رمز بالرموز التي ذكرها في « تهذيب التهذيب » نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة ، فقد رمز إليها في « التهذيب » بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (ع) . كما أنه زاد رمزاً لم يكن في « التهذيب » وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

(١) مقدمة تقريب التهذيب ص : ٣ - ٤ .

ثقة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة / س ، .

٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال :

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب « تذهيب التهذيب » الذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالمطبعة الميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة « وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من « تذهيب تهذيب الكمال » وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفيات عديدة ، من الكتب المتمدة والنقول المسندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه آمين » (١) .

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ترجم لرواة المُنخَرَج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها ، وبمجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تهذيبه » نفسها .

٢ - ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تذهيبه لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز » (٢) وتذكر مع الراوي

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٢) المراد بالتمييز حيث ينفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب ، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما .

الفصل الثاني : في الألقاب .

الفصل الثالث : في المجهولات .

٤ - رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتداءً بحرف الهمزة بمن اسمه أحمد ، وحرف الميم بين اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، « من اسمه عمر » وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل « فصل التفاريق » ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا !

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة « تمييز » كما تقدم .

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطأً مميئنا كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » فأحياناً يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك . وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها . وكثيراً ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

ولا يلخص أقوال الائمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة ، وإنما يذكر بعضها منسوبة لاصحابها كقوله « وثقة فلان » أو « ضمه فلان » ، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على

أبن خراش .

٣ - (ع) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حبيب ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المدني وابن معين ، وتكلم فيه غيرهما . قال خليفة : مات سنة أربع وسبعين ومائة .

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس المتكفي بشارة ، أبو روح البصري ، عن يحيى بن يعمر ، وعنه يحيى القطان .

و - التذكرة برجال العشرة : لأبي عبدالله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (- ٧٦٥ هـ) .

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب « تهذيب الكمال » للزبي . بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي : « الموطأ » و « مسند الشافعي » و « مسند أحمد » و « المسند الذي خرج له الحسين بن محمد بن خُسرو من حديث أبي حنيفة » .

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، كما فعل شيخه الزبي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز للملك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة (فه) ولأحمد (ا) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها الزبي .

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمد أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة .

وهو كتاب جيد نافع ، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة ، لكنه لم

٥ - المصنفات في الثقات خاصة

هذا النوع من المصنفات في الرجال ، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث ، ولم يذكرها في هذه المصنفات غير الرواة الثقات ، وإفراد الثقات من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل .
يسر على الباحث معرفة الرواي الثقة من أقرب طريق .

والمصنفات في هذا النوع متعددة ، أشهرها .

أ - كتاب الثقات : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الميحيطي (- ٢٦١ هـ) (١) .

ب - كتاب الثقات : لمحمد بن أحمد بن حبان البُستي (- ٣٥٤ هـ) .

وقد رتبته مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة . وقد جمعه من ثلاثة أجزاء . جعل الجزء الأول طبقة الصحابة ، والجزء الثاني لطبقة التابعين ، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين .

هذا وينبغي التنبيه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق ، قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب : « إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً ، وخلقاً عظيماً من الجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيرهم أحوالهم ، وطريقته فيه أنه

(١) لم يصلنا أصل الكتاب . وإنما وصل إلينا ترتيبه للشمسي ، فقد رتبته على حروف المعجم . وبدأه بـ ابن اسمه أحمد ، ولا زال الترتيب مخطوطاً ، وهو في / ٦٧ / ورقة ، انظر فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية - قسم التاريخ ٢ / ٩١ - ٩٢ .

أ - الضعفاء الكبير : البخاري .

ب - الضعفاء الصغير : البخاري أيضاً ، وهو مرتب على حروف المعجم ،
بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .

ج - الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة
للحرف الأول من الاسم فقط . هذا ويُعدُّ النسائي من المتشددین
في جرح الرجال .

د - كتاب الضعفاء : لأبي جعفر محمد بن عمرو العتبي (- ٣٢٣ هـ) ،
وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء
والمنسويين إلى الكذب والوضع .

هـ - معرفة الجروحين من المحدثين : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي
(- ٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد قدم له مؤلفه
بمقدمة نفيسة ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ،
وما يتعلق بذلك ... كما بين طريقته في تصنيف كتابه ، ويعتبر ابن
حبان من المتشددین في الجرح أيضاً .

و - الكامل في ضعف الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني
(- ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع ، ذكر فيه مؤلفه كل من
تكلم فيه ، وإن كان الكلام فيه مروداً ، وقدم للكتاب بمقدمة
طويلة جيدة ، ورتب التراجم على حروف المعجم .

ز - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي .

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم الجروحين . كما قال الحافظ

ح - لسان الميزان : للحافظ ابن حجر المسقلاني .

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب « ميزان الاعتدال » التراجم التي ليست في كتاب « تهذيب الكمال » وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها .

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من « ذيل الحافظ العراقي على الميزان » رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي .

ثم إن ما زاده من التنبهات والتجريدات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من « ميزان الاعتدال » للذهبي ، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه (١) .

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من « الميزان » ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً لجميع الأسماء التي في « الميزان » كما قال (٢) .

وقد قال المؤلف رحمه الله في أول هذا الفصل : « فصل في تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في « تهذيب الكمال » وقد جمعت لها علاماتها في التهذيب ، ومن كتبت قبالاته (صحح) فهو من تسكلم فيه بلا حجة . أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، بين

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ٤/١ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٤٩٨/٦ .

الكنى ورتبها على الحروف أيضاً ، ثم المبهات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول ، الأول المنسوب ، والثاني من اشترى بقبيلة أو صنعة ، والثالث من ذكره بالإضافة .

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء ، طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها . سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها . ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المهديين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر ، لذا تعتبر مرجعاً من المراجع في تاريخ الرجال ، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف .

وقد صنف كتب كثيرة في هذا . وسأقتصر على ذكر ما طبع منها باختصار .

أ - تاريخ واسط (١) : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ «بحشتل» الواسطي (- ٢٨٨ هـ) .

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس (٢) : صاحب الأصل أبو العرب

(١) طبع بمطبعة المعارف في بغداد . بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م .

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر ، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي سنة ١٩٦٨ م .

الفصل الثالث
مراحل دراسة الأمازيغ

الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته .

ولا تنقروا بما يثيره بعض الناس - باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما ، ويعززون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه ، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه ، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل - أي عقلم - أو لتعاليم الطب (١) . أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات .

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث وبيّنوا أخطأهم . ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر :

وليني وإن كنتُ الأخيرَ زمانه لآت بما لم تستطعهُ الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام . وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه ؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام ، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة ، والكتب ذات العناوين الخادعة . التي ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبيّله العذاب ، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب ، فويل لهؤلاء مما كفت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون .

(١) كرد حديث غمس الذباب قبل نزعه وإلقائه ، إذا سقط في الشراب ، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب . أو أن النبي قاله بصفته البشرية ، لا على أنه من الوحي !... وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلك من أحكامها .

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لتأتي الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق (١) ، .

فإن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا العمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) : - بمد أن تقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأثا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : «سوى أحرف يسيرة تسكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يتوهم أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدھا فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستثنت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الاجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها مجال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما يشار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أنا هو تشويش لبالة أفكار الناشئة والباحثين .

ب - صحيح ابن خزيمة :

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة، لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط .

قال ابن الصلاح : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » (١) .

وقال السيوطي : « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك » (٢) .

ج - صحيح ابن حبان :

وهو المسمى بـ « التقاسيم والأنواع » .

وقد قيل : إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ، ابن خزيمة فابن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً كما قال الحازمي ، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق (٣) .

(١) علوم الحديث ص : ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه . . . الخ كما يدل عليه السياق .

(٢) تدريب الراوي ١ / ١٠٩ .

(٣) انظر تدريب الراوي ١ - ١٠٨ .

من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب ، (١) .

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة ، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنكارة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرک أحاديث سكت عنها الذهبي ، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها (٢) .

٣ - الأحاديث التي نص الأئمة المعتمرون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة العتمدة المشتهرة ، كسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن الدارقطني ، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ، ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزموا بإخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل ، وسؤالات ابن معين وغيرهما ، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث (٣) .

(١) انظر التقييد والايضاح ص : ٣ .

(٢) راجع التليقة رقم (١) صفحة ١١٧ من هذا الكتاب .

(٣) انظر التقييد والايضاح ص : ٢٨ .

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها .

وهي كثيرة جداً ، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشعروا عن ساعد الجد ، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة ، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون ، وضائق أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث ، فيتبع ما فيه من الأحاديث ، فيدرس أسانيدها . ويحكم عليها بما يليق بحالها ، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة ، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز .

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية ، فتكون بمن قال ففعل .

طريقة دراسة الإسناد

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي :

= فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك . وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان . أو من تحلى بلؤلؤ ومرجان . أو بثياب ذات ألوان ، فحصل تفتيس حديث بالالفك والبهتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان . وانه مع الجهالة آكل حرام . فان استحلّه خرج من دين الإسلام انتهى ، انظر فتح المغيب للسخاوي . ٤٠ / ٤١ / ١

ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق .

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم ، فان لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر ، وهكذا حتى يجده .

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال : هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي « أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها ، (١) .

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم :

- ١ - إسماعيل بن مسعود .
- ٢ - خالد بن الحارث .
- ٣ - حسين المعلم .
- ٤ - عمرو بن شعيب .
- ٥ - شعيب (والد عمرو) .

(١) سنن النسائي : ٤٩/٥ .

وثانيها أنه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة ، وهي طبقة صفار التابعين ، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ حدثنا ، وهو من طبقة صفار الآخذين عن تبع الأتباع ، وقل عن (الجحدري) إنه من الطبقة الماثرة ، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢ - خالد بن الحارث : نبحث عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه « خالد » في (١ / ٢١١) إلا أنه « خالد بن إبّاس » فنجد بنظرنا بعده بمدة تراجم ، فتراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها ، وهو « خالد بن حارث الهُجَيْمِي » ولا يوجد من اسمه « خالد بن الحارث » غيره في رجال الكتب الستة .

٣ - حسين المَعْلَمِيّ : نبحث عن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١ / ١٧٣ ، هذا العنوان : « ذِكْرُ مَنْ اسْمُهُ الْحُسَيْنُ » ، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الاسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نثر عليه ، وباستعراض من اسمهم (حسين) نثر على « حسين المعلم » في : ١ / ١٧٥ واسمه « حسين ابن ذكوان المعلم » وكلمة « المعلم » ، تقال لمن يعلم الصبيان .

٤ - عمرو بن شعيب : نبحث عن اسمه « عمرو » في حرف (العين) فنجد في : ٢ / ٦٥ هذا العنوان « ذِكْرُ مَنْ اسْمُهُ عَمْرُو يَفْتَحُ أَوْلَاهُ » ، فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في : ٢ / ٧٢ ، وهو عمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

٥ - شعيب (والد عمرو) : نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١ / ٣٥١ ، وبما أننا عرفنا اسم أبيه

٢ - خالد بن الحارث :

- أ - قال عنه في التقريب : ٢١١ / ١ - ٢١٢ (ثقة ثبت) .
ب - وقال عنه في الكاشف : ٢٦٦ / ١ - ٢٦٧ قال احمد : « إليه
المنتهى في الثبوت بالبصرة » وقال القطان : « ما رأيت خيراً منه
ومن سفيان » .
ج - وقال في الخلاصة : ص ٩٩ - ١٠٠ : (قال النسائي : ثقة ثبت ،
قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .

٣ - حسين المعلم :

- أ - قال عنه في التقريب : ١٧٥ / ١ - ١٧٦ (ثقة ربما وم) .
ب - وقال عنه في الكاشف : (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) .
ج - وقال عنه في الخلاصة : (وثقه ابن معين وأبو حاتم) .

٤ - عمرو بن شعيب :

- أ - قال عنه في التقريب : ٧٢ / ٢ (صدوق) .
ب - وقال عنه في الكاشف : ٣٣٢ / ٢ : قال القطان : إذا روى عنه
ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتججنا به ، وقال البخاري :
رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد : وعامه أصحابنا يحتجون به ،
وقال أبو داود : ليس بحجة .

- ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ٢٩٠ : قال القطان : إذا روى عن
الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن
غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأيوب عن نافع عن ابن

في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه ؟ وإذا كان سمع من أبيه ، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه ؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة .
 والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه . فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم .

د - وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح . لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو . رواها شعيب وجادة ولم يسمعا، وإن كان المقصود بجمده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحيفة ، فيكون الحديث مرسلًا .

المبحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن اتبيننا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث ، وهو : اتصال الاسناد ، فنقول :

- ١ - أما النسائي فقال : « أخبرنا إسماعيل بن مسعود .
 - ٢ - وأما إسماعيل بن مسعود فقال : « حدثنا خالد بن الحارث .
 - ٣ - وأما خالد بن الحارث فقال : « حدثنا حسين المعلم .
- فهذه المبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا متصل .

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرّق إلى الاسناد الذي رجاله ثقات ،
الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) . كما ذكروا أن وقوع العلة في
سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه (٢) .

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته
قال الخطيب البغدادي : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَع بين
طرقه ، ويُنظَر في اختلاف رواته ، ويمتبر بمكانهم من الحفظ ، ومزلتهم في
الاتقان والضبط (٣) .

وهذا كما ترى أمر صعب جداً . لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع
واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها ، أو على من ليس لديه القدرة على
ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها .

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن
أو الضعف أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً .

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي :

١ - إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات ، أي عدول ضابطون . يعني
أن رجال الإسناد رجال الصحيح ، وإن كان بعضهم وها « عمرو

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الحديث المثلل ص : ٨١ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص : ٨٢ .

استحسان اكتفاء الباحث في الاسناد بقوله :

« صحيح الاسناد ، أو « حسن الاسناد ، أو « ضعيف الاسناد »

مرّ بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نفيّاً أو إثباتاً أمر صعب جداً ، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث ، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » ولا يتمجّل فيقول « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث « صحيح » أو « حسن » ربما يوجد حديث آخر يارضه في معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذّاً ، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويبيّره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره .

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبو الله ، والحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » وغيرهما ، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكلوا النظر في كشف الشذوذ والعلة ، فخرجوا من القول بأنه « صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح إن الحديث إذا قال عن حديث « إنه صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قوله « صحيح أو حسن » قال ابن الصلاح :

« قولهم « هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قولهم

كيفية إخراج التراجم لهذا الوستاد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة / ٣٠٦ هـ /
وتوفي سنة / ٣٨٥ هـ / إذن هو متأخر في الزمن ، فليس في شيوخه المباشرين
راوٍ من رجال الكتب الستة . فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم ،
فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن ، فهو
بغدادى ، إذن فينقلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد ، ونحن
نعلم أن للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلماؤها وأعيانها .
وهو « تاريخ بغداد » فنتناوله ، ونراجع فيه في حرف « المين » فيمن
اسمه « عبد الله » لئرى « عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال » فنجده
في : ١٠ / ١٢٠ .

١ - عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال : قال الخطيب « أبو محمد المقرئ
المعروف بابن الجمال » .

وقال الخطيب : « أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا
الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات ، ثم
روى أنه مات سنة (٣٢٣ هـ) .

٢ - هاشم بن الجنيد أبو صالح : لم أجده ترجمته فيما اطلمت عليه من
كتب التراجم بمد البحث والتحري الكثير ، والاستعانة بمض المشايخ
والإخوان فمضى أن نمث عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى .

٣ - عبد الحميد بن أبي رواد : قال عنه الذهبي في اليزان : « صدوق
مرجى كآبيه (١) » ، وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره ، وقال أبو

(١) ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ .

٧ - أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر اللوسي : صحابي مشهور .

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة ، وأما الثاني فلم نجده . وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء ، وأما الرابع فمتروك الحديث منتهم بلوضع ، وأما الخامس فمتهم بالكذب ، ورمي بالرفض ، وأما السادس فضعيف مدلس .

مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناده متروكين ، ومن اتهم بالكذب ، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف .

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

هنالك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث ، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب الملل » وطريقة كتب الملل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وذلك بذكر طرقها ، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستمراضها ، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم ، وهو مرتب على الأبواب ، وكتاب « الملل » للدارقطني ، وهو مرتب على المسانيد .

وقد ينهج بعض المؤلفين في « الملل » نهجاً آخر ، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع ، لأنه لم يلقه ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « الملل ومعرفة الرجال » فهذه الكتب يمكن

ج - أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم .
مثل : « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع
من فلان » .

٣ - يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي :

أ - ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة . سواء ما يتعلق منها بالعدالة
أو الضبط . وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها .

ب - تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد . وكيفية العمل بهذا
التعارض .

ج - قائل ألفاظ الجرح والتعديل . وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د - المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة .

هـ - أقوال الأقران في بعضهم .

٤ - ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب الملل : لكشف العلة
والشدوذ أو عدمها .

٥ - استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث :
« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو ضعيف الاسناد » .

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إحياء علوم الدين ، للغزالي . تصوير دار المعرفة بيروت .
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذييل الاصابة ، ط مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . ط كتاب الشعب - القاهرة سنة ٩٧٠ م .
- ٥ - أسنى المطالب للحوت . ط مصطفى محمد - الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٦ - الأسماء المهمة في الأبناء المحكمة للخطيب البغدادي (مخطوط) .
- ٧ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، ط مصطفى محمد - القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٨ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، نشر دار الفكر - بيروت .
- ٩ - البنية في ترتيب أحاديث الحلية للغماري - نشر الخانجي - ط دار التأليف - القاهرة .
- ١٠ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط دائرة المعارف العثمانية الهند سنة ١٣٦١ هـ .
- ١١ - تاريخ أسماء الثقات بمن نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء) .
- ١٢ - تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للزبي ، نشر الدار القيمة بالهند سنة ١٣٨٤ هـ .

- ٢٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير ، ط مصطفى محمد -
القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي . ط الميرية ببولاق - القاهرة
سنة ١٣٠١ هـ .
- ٢٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، ط الفجالة - القاهرة
سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٠ - ذخائر المواريث للناقلي . ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية
سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣١ - الرسالة المستخرجة للكتاني ، نشر دار الفكر بدمشق - ط انشالمة
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٢ - سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد - تصوير دار إحياء
السنة النبوية .
- ٣٣ - سنن النسائي ، ط مصطفى البابي الحلبي . ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٤ - سنن الدارقطني ، ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة - نشر عبد الله
هانم الياني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٥ - شذرات الذهب لابن العماد ، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت .
- ٣٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تصوير دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٣٧ - ظفر الأمانى للكنوي ، ط لكنو - الهند .
- ٣٨ - عشرون جديداً من صحيح البخاري للشيخ عبد المحسن العباد ، ط

- ٥٠ - لسان الميزان لابن حجر ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند
سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٥١ - لسان العرب لابن منظور .
- ٥٢ - مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية
للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة) .
- ٥٣ - مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية -
للشيخ عبد الغفار حسن . (على الآلة الكاتبة)
- ٥٤ - المستدرک علی الصحیحین للحاکم ، تصویر بیروت ، نشر مکتبة النصر
الحديثة - الرياض .
- ٥٥ - مسند الحميدي ، ط الأولى - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -
كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٥٦ - مسند الامام أحمد - تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر بيروت
عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
- ٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للفيف من المستشرقين ،
تصوير بيروت عن ط ليدن .
- ٥٨ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي ، بذييل الاحياء ، تصوير
دار المعرفة - بيروت .
- ٥٩ - مفتاح الصحیحین للتوقادي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت
سنة ١٣٩٥ هـ .
- ٦٠ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للقمي ، ط السعادة - نشر
الخانجي - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

فهرس الموضوعات

	صفحة
خطبة الكتاب	٣
المقدمة	٧
تعريف التخريج : تعريفه لفة	٩
التخريج عند المحدثين	١٠
تعريف التخريج اصطلاحاً - شرح التعريف	١٢
أهمية التخريج وفائده ووجه الحاجة إليه	١٤
لمحة عن تاريخ التخريج	١٥
أشهر كتب التخاريج ، والتعريف ببعضها	١٨
التعريف بكتاب « نصب الرابة لأحداث الهداية »	١٩
التعريف بكتاب « الدرابة في تخريج أحداث الهداية »	٢٥
التعريف بكتاب « التلخيص الجبير في تخريج أحداث شرح الوجيز الكبير »	٢٨
التعريف بكتاب « المفني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار	٣٢

كلمة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس .	٦٤
أسماء أشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة .	٦٥
الكلام على كتاب المقاصد الحسنة .	٦٧
الكلام على كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث .	٦٨
الكلام على كتاب « كشف الخفاء ومزيل الإلباس ... »	٦٩
الكلام على كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »	٧١
الكلام على كتاب « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »	٧٢
المفاتيح والفهارس التي صنفاها العلماء لكتب مخصوصة .	٧٦
التعريف بـ « مفتاح الصحيحين » للتوقادي .	٧٧
التعريف بـ « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب »	٨١
التعريف بـ البنية في ترتيب أحاديث الحلبة »	٨٤
التعريف بـ « فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية »	٨٦
التعريف بـ « مفتاح الموطأ »	٨٨
التعريف بـ « مفتاح سنن ابن ماجه »	٨٩
الفصل الثالث	٩١
الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث .	
التعريف بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »	٩٢

التعريف بالمصنفات	١٣٤
الفرق بين « المصنف » و « السنن » .	١٣٤
أشهر المصنفات .	١٣٤
التعريف بـ « الموطآت » وأشهر الموطآت .	١٣٥
المستخرجات على السنن .	١٣٦
القسم الثالث من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة .	١٣٧
الأجزاء - التعريف بالجزء	١٣٧
متى يبحث فيه ؟	١٣٨
كتب الترغيب والترهيب - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٨
كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٩
كتب أحاديث الأحكام - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٠
كتب موضوعات خاصة - كلمة عنها - أشهرها .	١٤١
كتب الفنون الأخرى - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٢
كتب التخريج - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٣
كتب الشروح الحديثية - كلمة عنها - أشهرها - التمليلات .	١٤٤
الفصل الخامس	١٤٧
الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .	
المقصود بهذه الطريقة .	١٤٨
النظر في حال المتن .	١٤٨
النظر في حال السند .	١٤٩

	<u>صفحة</u>
ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .	١٦٣
مراتب ألفاظ التمديل	١٦٣
حكم هذه المراتب	١٦٤
مراتب ألفاظ الجرح	١٦٥
حكم هذه المراتب	١٦٦
الفصل الثاني	١٦٧
أنواع الكتب المؤلفة في الرجال	
لمحة تاريخية عن التصنيف في الرجال	١٦٨
أشهر أنواع المصنفات في الرجال	١٦٩
المصنفات في معرفة الصحابة - كلمة عنها	١٦٩
التعريف بكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »	١٧٠
التعريف بكتاب « أئمة الغابة في معرفة الصحابة »	
التعريف بكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة »	١٧١
كتب الطبقات - كلمة عنها	١٧٣
التعريف بكتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد	
التعريف بكتاب « تذكرة الحفاظ » للذهبي	١٧٤
كتب رواة الحديث عامة - كلمة عنها	١٧٥
التعريف بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري	
التعريف بكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم	١٧٧

الأحاديث التي في كتاب التزم مؤلفه الصحة في أحاديثه	٢١٢
الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها في الكتب المشهورة	٢١٥
الأحاديث التي حكم عليها الأئمة ، وبينوا مراتبها	٢١٦
طريقة دراسة الإسناد	٢١٧
كيفية إخراج الترجمة	٢١٨
مثال لدراسة الإسناد عملياً - حديث من سنن النسائي	٢١٩
البحث في عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم	٢٢٢
خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم	٢٢٤
البحث عن الشذوذ والعلة وصوابته	٢٢٦
الحكم على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده	٢٢٧
استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله « صحيح الإسناد »، و...	٢٢٩
مثال آخر لدراسة إسناده ، ليس في الكتب الستة (وهو في سنن الدارقطني)	٢٣٠
كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد	٢٣١
الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ	٢٣٣
خلاصة المراحل في دراسة الإسناد	٢٣٤
خاتمة	٢٣٦
المصادر والمراجع	٢٣٧
فهرس الموضوعات	٢٤٣